AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UMOJA WA AFRIKA

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA
UNIÓN AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: +251 115 517 700 Fax: +251 115 517 844
Website: www.au.int

القمة الأفريقية للأسمدة وصحة التربة
7-9 مايو 2024
نيروبي، كينيا

AFSHS/Decl/4(II)

الأصل: إنجليزي

مشروع الإعلان

حتى 9 مايو 2024

مشروع إعلان حول القمة الأفريقية للأسمدة وصحة التربة
نيروبي، كينيا | 9 مايو 2024

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعون في نيروبي، كينيا، بمناسبة القمة الأفريقية للأسمدة وصحة التربة؛

إذ نستحضر إعلان أبوجا بشأن الأسمدة من أجل الثورة الخضراء الأفريقية لعام 2006 ، الذي حدد الحاجة الملحة إلى زيادة استخدام الأسمدة من أجل تحفيز نمو الإنتاجية الزراعية للقضاء على الجوع والفقر في أفريقيا؛

وإذ نستحضر أيضا إعلان ملابو بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الذي اعتُمد خلال الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في ملابو، غينيا الاستوائية، في يونيو 2014. التزمت الدول الأعضاء في الإعلان بتحقيق التحول الزراعي الشامل. كما عزز الإعلان القرارات السابقة، بما في ذلك إعلان مابوتو بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لعام 2003 وإعلان سرت بشأن تحديات تنفيذ التنمية المتكاملة والمستدامة في مجالي الزراعة والمياه في أفريقيا لعام 2004؛

وإذ نقرّ بالتحديات المستمرة والطويلة الأجل في تنفيذ الالتزامات الواردة في مختلف الإعلانات، ونقدّر التقدم المحرز منذ إعلان أبوجا، لاسيما الزيادة الكبيرة في التصنيع المحلي للأسمدة المعدنية بأكثر من 15 مليار دولار أمريكي من استثمارات القطاع الخاص؛

وإذ يساورنا بالغ القلق لأنه منذ اعتماد إعلان أبوجا في عام 2006، زاد استهلاك الأسمدة في أفريقيا من متوسط قدره 8 كيلوغرامات/الهكتار إلى حوالي 18 كيلوغراما/الهكتارا فقط في عام 2022، أي أقل من نصف الهدف المحدد في الإعلان وهو 50 كيلوغراما/الهكتار؛

وإذ نشير إلى أن متوسط معدل الاستهلاك العالمي للأسمدة يبلغ حوالي 135 كجم/الهكتار وأن متوسط استهلاك أفريقيا البالغ 18 كيلوغراما/الهكتار يمثل 13 في المائة فقط من المتوسط العالمي؛

وإذ نقرّ بأنه بينما تنتج القارة الآن ما يقرب من 30 مليون طن متري من الأسمدة المعدنية كل عام، فإن الجزء الأكبر من هذه الأسمدة يتم تصديره خارج القارة ولا تزال غالبية الدول الأعضاء تعتمد بشكل مفرط على الأسمدة المستوردة، وخاصة الأسمدة غير القائمة على الفوسفات التي تعرض أفريقيا لصدمات السوق الخارجية، كما شهدنا خلال النزاع الروسي الأوكراني وتقلب الأسعار.

وإذ نقرّ أيضا بأن أزمة الأسمدة العالمية الأخيرة أثرت بشكل غير متناسب على إفريقيا، مع تسجيل انخفاض سنوي بنسبة 25% في استهلاك الأسمدة في عام 2022؛

وإذ ندرك أن التركيز على الأسمدة وحدها لا يكفي لوقف تدهور الأراضي ولا لتعزيز إنتاجية التربة الأفريقية ومحاصيلها الزراعية؛

وإذ يساورنا القلق إزاء استمرار الاعتماد على توسيع الأراضي الزراعية لزيادة الإنتاج الزراعي، واستمرار بطء وتيرة زيادة الإنتاجية الزراعية، وصغر المساحة الخاضعة للإدارة المستدامة للتربة وما يترتب على ذلك من استنفاد مغذيات التربة، وانخفاض دخل المزارعين، وتوسع نطاق تدهور الأراضي، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وفقدان شديد للتنوع البيولوجي، وارتفاع التكلفة البيئية. إن هذا التدهور في صحة التربة يقلل بشكل كبير من استجابة المحاصيل لاستخدام مدخلات تعزيز الغلة مثل الأسمدة المعدنية وأنواع المحاصيل المحسنة، ويزيد إلى حد كبير من ضعف صغار المزارعين والمجتمعات المحلية إزاء آثار المناخ والصدمات الأخرى؛

وإذ نقرّ كذلك بأن منظور الاستدامة الزراعية قد تطور من التركيز الضيق على إنتاجية المحاصيل وربحيتها إلى التركيز على نطاق أوسع على الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، والتكيف مع آثار تغير المناخ

والتخفيف منها، وإصلاح الأراضي المتدهورة، وإصلاح خدمات النظم الإيكولوجية والحفاظ عليها، بما في ذلك التنوع البيولوجي.

وإذ ندرك أن الحاجة إلى زيادة استخدام الأسمدة في أفريقيا تظل ذات معنى وهامة، وانه ينبغي أن يتم ذلك بطريقة تدعم صحة التربة والقدرة على التكيف البيئي، وأن الزراعة في إفريقيا أيضًا لا تزال معرضة بشدة لتغير المناخ الذي يهدد استدامة الزراعة في المستقبل في القارة.

وإذ نرى أن تحديات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي وسوء التغذية وتغير المناخ لا تزال قائمة وتتطلب اهتماما عاجلا، وأن الحاجة إلى التعاون الإقليمي بشأن قضية الأسمدة وصحة التربة أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، حيث تم الآن تعزيز فرص الاستثمار والتجارة الكبيرة بين الأقاليم وداخلها بشكل كبير من خلال اعتماد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛

وإذ نقدّر أن زيادة استخدام الأسمدة، سواء كانت من موارد معدنية أو عضوية، أمر لا بد منه لزيادة الإنتاجية واستعادة صحة التربة، حيث ينبغي تعزيز كفاءة وفعالية الأسمدة المعدنية والعضوية والمدخلات التكميلية الأخرى لزيادة الإنتاجية والربحية وعوائد الاستثمار إلى أقصى حد، وتحسين صحة التربة، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ؛

وإذ نضع في اعتبارنا أن ضرورة بناء صحة التربة وتجديد التربة المتدهورة أمر حاسم في إحداث تحول مستدام في النظم الغذائية وشرط مسبق لاستخدام الأسمدة بكفاءة وفعالية، وأنها عملية طويلة الأجل وأن آليات الدعم والحوافز ضرورية لتمكين المزارعين من الاستثمار في تحسين صحة التربة.

وإذ نشدد على ضرورة الاستفادة من الاستثمارات في الصناعات التحويلية المحلية ومزج الأسمدة للاستفادة من موارد القارة وتقليل الاعتماد على الأسواق العالمية والحاجة إلى تحسين الوصول إلى الأسمدة والقدرة على تحمل تكاليفها وتوحيد أدوات التمويل مثل ضمانات الائتمان التجاري، ورأس المال العامل، والإعانات المستهدفة للحد من اختلالات السوق وخفض التكاليف وتعزيز سلاسل التوريد للمدخلات.

وإذ نقرّ بالفرص التي يتيحها التعاون والتنسيق والمواءمة على الصعيد الإقليمي بين السياسات والنظم المتعلقة بالأسمدة، وتعبئة الاستثمارات لزيادة قدرة البلدان والقارة على إنتاج الأسمدة، إلى جانب تسهيل التجارة عبر الحدود الوطنية، والبحث والتطوير التعاونيين، وبناء القدرات، فضلا عن التعلم عبر البلدان وتقاسم أفضل الممارسات.

وإذ نقر أيضا بالطابع المتكامل للقطاعات الفرعية الزراعية في أفريقيا (المحاصيل ومصائد الأسماك والغابات والثروة الحيوانية) والشواغل المتعلقة بصحة التربة والتي منح إعطاء الأولوية لحفظ وإدارة التربة والمياه بشكل متكامل على مستوى أحواض الصرف، أو المناظر الطبيعية، أو مستجمعات المياه من أجل تحسين صحة التربة.

وإذ تقر كذلك بأن نظام التوصيل في الشوط الأخير ضعيف في أفريقيا في ظل وجود مسافات طويلة أمام المزارعين للحصول على الأسمدة وغيرها من المدخلات الزراعية الهامة فضلا عن الخدمات الاستشارية.

فإننا بموجب هذا:

نجيز خطة عمل الأسمدة وصحة التربة وإطار مبادرة التربة لأفريقيا بوصفهما وثيقتين توجيهيتين رئيسيتين لتسخير الشراكات والاستثمارات بين أصحاب المصلحة المتعددين، من أجل دفع عجلة السياسات والتمويل والبحث والتطوير والأسواق وبناء القدرات من أجل الإدارة المستدامة للأسمدة وصحة التربة في أفريقيا.

بشأن الأسمدة:

1. نلتزم بمضاعفة الإنتاج المحلي وتوزيع الأسمدة العضوية وغير العضوية ذات الجودة والمعتمدة ثلاث مرات بحلول عام 2034 لتحسين الوصول إليها والقدرة على تحمل التكاليف لصغار المزارعين من خلال الإجراءات التالية:

    أ. منح الأولوية للإنتاج المحلي ومزج الأسمدة المعدنية باستخدام المواد الخام المتاحة محليًا؛

ب. تعزيز البحث والتطوير بشأن استخدام الأسمدة غير العضوية والعضوية من خلال إحياء المركز الأفريقي لتطوير الأسمدة في هراري

ج. توفير حوافز للإنتاج المحلي للموارد العضوية واستخدامها وإعادة تدويرها؛

د. الاستفادة من فرص الإنتاج اللامركزي والمنخفض الكربون والدائري للأسمدة؛

ه. إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة، وخاصة من قبل الشباب والنساء، تكون موجهة نحو إنتاج وتوزيع الأسمدة العضوية وغير العضوية؛

و. الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لمضاعفة تجارة الأسمدة داخل إفريقيا بحلول عام 2034.

2. نلتزم بتقديم توصيات زراعية مستهدفة بشأن المحاصيل والتربة والظروف المناخية المحددة بحلول عام 2034، لما لا يقل عن 70% من صغار المزارعين في القارة، لضمان كفاءة أكبر واستخدام مستدام للأسمدة من خلال الإجراءات التالية:

أ. وضع توصيات استشارية محددة السياق بشأن الأسمدة وصحة التربة، من شأنها تعزيز إمكانات البيانات باتباع مبادئ "المصدر والمعدل والوقت والمكان المناسبين" للإشراف على المغذيات والإدارة المتكاملة لخصوبة التربة.

ب. وضع ونشر أدوات موحدة ومناسبة لتقييم خصوبة التربة، وصحة التربة، والإدارة المستدامة للتربة والاحتياجات من المغذيات حسب السياق.

ج. وضع نظام معلومات رقمي لتشغيل أدوات دعم القرارات المتعلقة بالأسمدة والمحاصيل والمناخ وإدارة التربة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

3. نؤيد جهود الدول الأعضاء المنتجة للغاز الطبيعي في إنتاج الأسمدة لزيادة إنتاجها وضمان توافرها بأسعار مستقرة.

بشأن صحة التربة:

4. نلتزم بعكس مسار تدهور الأراضي واستعادة صحة التربة لـ30% على الأقل من التربة المتدهورة بحلول عام 2034 من خلال الإجراءات التالية:

أ. نشر آليات حوافز مبتكرة، بما في ذلك إعادة استخدام برامج الدعم الحالية، لتشجيع استثمارات صغار المزارعين في صحة التربة.

ب. تعزيز الممارسات المتكاملة لحفظ التربة والمياه والتخطيط لها وإدارتها عبر القطاعات الفرعية الزراعية والمناظر الطبيعية/ مستجمعات المياه.

ج. تشجيع الاستثمارات في الري كجزء من الإدارة المتكاملة لموارد التربة والمياه من أجل تعزيز كفاءة استخدام المغذيات والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.

د. تعزيز نظم البحث والإرشاد التعاونية الوطنية والإقليمية والدولية لمواجهة تحديات صحة التربة وتحسين نوعية الدعم المقدم لصغار المزارعين.

ه. تعزيز ممارسات الزراعة العضوية لتحسين صحة التربة إلى جانب الزراعة التقليدية.

بشأن التمويل:

5. نلتزم بالتفعيل الكامل للآلية الأفريقية لتمويل الأسمدة التي يستضيفها البنك الأفريقي للتنمية حاليًا، من أجل تحسين إنتاج وشراء وتوزيع الأسمدة العضوية وغير العضوية والتدخلات بشأن صحة التربة من خلال الإجراءات التالية:

أ. توسيع نطاق الآلية لدعم تنفيذ هذا الإعلان مع إيلاء اهتمام خاص للتخلص من مخاطر استثمارات المزارعين في تكنولوجيات تعزيز الغلة، وصحة التربة في محاصيل الأمن الغذائي الحالية والمستهدفة، وتمويل البنية التحتية والخدمات اللوجستية لتحسين توافر الأسمدة، ووصول المزارعين إلى أسواق الأغذية، ودعم إصلاحات السياسات المتعلقة بالأسمدة وصحة التربة.

ب. إتاحة صندوق متعدد المصادر لصحة التربة، في إطار الآلية الأفريقية القائمة لتمويل الأسمدة، من أجل البحوث والابتكار وبناء القدرات والشركات الناشئة في مجال استخدام الأسمدة والإجراءات المتعلقة بصحة التربة.

ج. إيلاء اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا، التي تواجه تحديات بسبب هشاشة نظمها الإيكولوجية، بما في ذلك الحصول على الأسمدة والتكاليف الحقيقية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

6. نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي تعبئة الموارد المالية والفنية لتنفيذ هذه الالتزامات بالتعاون الوثيق مع مختلف صناديق المناخ الحالية

بشأن تهيئة البيئة المواتية:

7. نلتزم بصياغة وتنفيذ سياسات ونظم لتهيئة بيئة مواتية للتدخلات المتعلقة بالأسمدة وصحة التربة من خلال الإجراءات التالية:

أ. وضع خطوط توجيهية محددة السياق على نطاق القارة لوضع وتنفيذ سياسات مناسبة وفعالة بشأن الأسمدة وصحة التربة؛

ب. تنسيق السياسات الوطنية والإقليمية والأطر التنظيمية لضمان الاتساق وتعزيز التجارة الإقليمية والقارية.

ج. تعزيز الانخراط والحوار مع القطاع الخاص على جميع المستويات؛

د. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمارات في سلسلة قيمة الأسمدة.

بشأن تعزيز القدرات من أجل دعم التنفيذ:

8. نلتزم بتطوير وتعزيز بناء القدرات الوطنية النظامية لممارسات وتكنولوجيات إدارة الأسمدة وصحة التربة ذات الصلة محليًا من خلال الإجراءات التالية:

أ. إنشاء شبكات إقليمية للبحوث والتطوير من أجل تقاسم المعارف والتكنولوجيات؛

ب. بناء وتعزيز وتوحيد قدرات المختبرات على تحليل الأسمدة وخدماتها وفقا لمعايير جودة الأسمدة بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بما في ذلك المؤسسات الزراعية المهنية؛

ج. تعزيز قدرات المركز الأفريقي لتنمية الأسمدة الذي أنشأه الاتحاد الأفريقي في هراري

9. نلتزم بتعزيز التضامن الأفريقي من خلال تبادل المعرفة والتدريب والتنمية وبرامج نقل أفضل الممارسات في مجال خصوبة التربة وصحة التربة؛

10. نلتزم بضمان حصول 70% على الأقل من صغار المزارعين على خدمات إرشادية واستشارية عالية الجودة بشأن الأسمدة وصحة التربة من نظم الإرشاد العامة والخاصة من خلال الإجراءات التالية:

أ. استعراض وتحسين برامج التعليم الأساسي والتدريب العالي في مجال علوم التربة والهندسة الزراعية لتشمل المواضيع ذات الصلة بالإدارة المستدامة للتربة؛

ب. بناء خدمات تحليل التربة وتعزيزها وتوحيدها لضمان إتاحتها للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بتكلفة ميسورة؛

ج. تعزيز التنفيذ في المرحلة الأخيرة من خلال دعم التجار الزراعيين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

بشأن التعميم

11. نلتزم بإدراج التوصيات الواردة في هذا الإعلان في خطط الاستثمار الزراعي الوطنية لتنفيذها ؛

12. ندعو وزراء المالية إلى تعبئة وتخصيص الموارد الكافية لتنفيذ التوصيات الواردة في هذا الإعلان.

النداء للعمل

نطلب ما يلي:

13. أن تدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد الدول الأعضاء في وضع آليات واعدة على الصعيد المحلي لمكافأة صغار المزارعين على تحسين ممارسات صحة التربة، بما في ذلك أسواق الكربون؛

14. أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد بوضع نظام منهجي لرصد صحة التربة يتماشى مع النظم القائمة للرصد والتقييم في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، من أجل تتبع التقدم المحرز، بما في ذلك وضع مقاييس على نطاق القارة لقياس صحة التربة؛

15. أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد بوضع خارطة طريق تنفيذ طريق لما بعد القمة بشأن خطة العمل المتعلقة بصحة الأسمدة والتربة، بما يتماشى مع مبادرة التربة لأفريقيا، وتقديم تقرير إلى اللجنة الفنية المتخصصة للزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة في نوفمبر 2025

16. أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد بإقامة الشراكات والترتيبات المؤسسية لتنفيذ هذا الإعلان وتقديم تقرير إلى الدورة العادية ل اللمؤتمر في فبراير 2026؛

17. أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد بدعم وإعادة تجهيز المركز الأفريقي لتطوير الأسمدة كمؤسسة لدعم البحث والتطوير في مجال الأسمدة في أفريقيا؛

نشجع ما يلي:

18. إنشاء وتعزيز المراكز الوطنية للبحث والتطوير في مجال الأسمدة؛

ندعو إلى ما يلي:

19. أن يزيد القطاع الخاص الاستثمارات في صناعة الأسمدة في أفريقيا وتعزيز ممارسات الإدارة المستدامة للتربة؛

20. أن تدعم المؤسسات المالية القارية والدولية استثمارات القطاعين العام والخاص في صناعة الأسمدة في أفريقيا؛

21. أن يدعم الشركاء الإنمائيون المفوضية ووكالة الاتحاد الأفريقي -للتنمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في تنفيذ هذا الإعلان.

حرر في نيروبي، كينيا، بتاريخ 9 مايو 2024